- 10 -

تكشف الخطة

تجمع أعضاء مجلس الحكم العراقي، في إحدى الفيلات الفاخرة المطلة على نهر دجلة، داخل قاعة استقبال منمقة، بحجم ملعب لكرة السلة، بما يشمل منفيين سابقين يرتدون بزات «سافيل رو» الفاخرة، ونسوة يغطين رؤوسهن بما زهت ألوانه من الأوشحة، وقادة دينيين شيعة، بعماماتهم السوداء، التي تظهرهم أفراداً من سلالة النبي محمد، وأحد شيوخ العشائر، بعباءته السوداء المذهبة. عمل السقاة على تقديم كؤوس صغيرة من الشاي المحلى، بما يمثل جرعة ترحيبية من الدفء، في صبيحة أحد الأيام الخريفية الباردة، بينما عمد معاونون صغار إلى حمل هواتف نقالة، بما تصدره من رنين، إلى رؤسائهم. وقف أفراد من الميليشيات الكردية، وجنود أشداء سابقون من القوات الخاصة الأمريكية، في حماية بوابة المنزل، الذي يمثل مقر إقامة سابق لأخ صدام غير الشقيق.

دخل بريمر الغرفة، عقب خمس عشرة دقيقة، يرافقه جمع من الحرس، وستة من المعاونين. بدا مظهر الرجل، عن بعد، كما يكون عليه في العادة: بزة زرقاء مشدودة، شعر مصفف، مشية ملؤها الحيوية. تبين، لمن أمعن النظر بصورة أكبر، مع ذلك، ازدياد شحوب وجهه، وتجاعيد جبهته، علاوة على ما يدنو عينيه من انتفاخات.

بلغ التاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 في حينه. كان بريمر قد عاد لتوه من جلسة مشاورات طارئة في البيت الأبيض والبنتاغون - في رحلة دبرت على عجل، بحيث اضطر إلى مغادرة العراق على متن طائرة إجلاء طبي تابعة للقوات الجوية. استدعى الرجل أعضاء المجلس؛ بغية مناقشة نتائج مباحثاته في واشنطن.

دخل بريمر الغرفة، بينما كان أعضاء المجلس -المبتهجون في العادة- يتحادثون بنبرة يغلب عليها الاستياء. عمدت القوات الأمريكية، قبل ثلاثة أيام، إلى إطلاق

النـار بكثافـة، عن طريق الخطأ، علـى عربة أحد الأعضاء في أثنـاء ولوجه المنطقة الخضراء. قرر أعضاء المجلس الغاضبون -بالرغم من إصابة عراقي واحد لا أكثر- التوقـف عن استخدام حجراتهم في المنطقـة. أخبر الأخيرون بريمر، حين عبر عن رغبته فـي التحدث إليهم، بضرورة مغادرته مدينة الزمرد، والتوجه إلى منزل جلال الطالباني، السياسي الكردي البدين، الذي كان يتولى الرئاسة الدورية للمجلس.

اعتـاد بريمـر الالتقاء بأعضاء المجلـس أيام الأربعاء، لا صبيحة أيـام السبت، ليسم الاختـلاف كل ما يتعلق بذلك الاجتماع. بات المجلـس -المؤلف من مجموعة متعددة من المخضرمين وحديثي العهد في السياسة- يظهر قدراً أكبر من الحزم في المرحلة الأخيرة. ارتـأى أولئك فـي الاحتلال مشكلة، ولم يـروا في أنفسهم إلا مخلصيـن للشعب العراقي. لـم يكونوا في نظر بريمر، بـكل الأحوال، سوى تابعين، وجبنـاء، وأنانيين، ومفتقرين إلى التنظيـم. جسد أعضاء المجلس، مع ذلك، واجهة بريمر فـي العلن، وقد كان بحاجة إلى مصادقتهم على القرارات الكبيرة، كي يبدو العراقيون متوافقين مع محتليهم.

انتقل بريمر إلى صلب الموضوع، بعد سلسلة من المداعبات. امتلك الرجل عرضاً -وقد افترض قبوله من قبل قادة العراق السياسيين- يغير من مسار الاحتلال.

تعثرت خطة بريمر الانتقالية، ذات الخطوات السبع، نحو السيادة العراقية.

تمثلـت أولاها في تأليـف مجلس الحكم، وقد تم إنجاز ذلـك، كما الخطوة الثانية المتمثلة في تشكيل «لجنة تمهيدية» للنظر في كيفية صياغة مسودة الدستور. تجسدت الثالثـة في تولي المجلـس المزيد من مهام الحكم اليومية، وقد كان ذلك يتم بصورة تدريجية، بينما تمثلت الرابعة في كتابة الدستور - حيث تعثرت الخطة.

دعت فتوى آية الله العظمى السيستاني إلى ضرورة صياغة مسودة الدستور من قبل ممثليـن منتخبين. عارض بريمر إجراء الانتخابات بشدة، بالرغم من تعهده المتمثل فـي «كتابة ميثاق للعراقيين على أيدي العراقيين»، مخافة امتناع عدد من المنتخَبين عن الخروج بوثيقة تكرس فصل المسجد عن الدولة، وتمنح حقوقاً متساوية للمرأة، وتؤيـد أيًّا مـن العناصر الأخرى الموضوعة من قبل البيـت الأبيض، الراغب في جعل

العراق نموذجاً للديموقراطية المستنيرة في العالم العربي. اتكل الحاكم ومستشاروه السياسيون على اللجنة التمهيدية للتصدي للسيستاني، عبر منح الدعم لتعيين المشاركين في صياغة مسودة الدستور، لا انتخابهم.

عمل مجلس الحكم على تغذية رغبة بريمر بعدم التسليم للسيستاني. ما انفك أعضاء من الشيعة يخبرون بريمر ومستشاريه أنهم سيهتمون بأمر الرجل. ادعى أولئك أن ما تعنيه الفتوى يتمثل ببساطة في عدم رغبة السيستاني في انخراط أجانب في صياغة مسودة الدستور، وأنه سيسقط اعتراضاته كافة، ما إن يدرك أن العراقيين سيضطلعون بتلك المهمة. لم يرغب أعضاء المجلس الشيعة، لا سيما زعيما أكبر حزبين شيعيين دينيين، بأن يقحم أي من رجال الدين نفسه في السياسة، بغض النظر عما يتمتع به من شعبية. انتاب القلق بريمر من الأمر ذاته، ولكنه لم يكن يستند إلى أسباب مبدئية، بالقدر الأكبر، فيما يتعلق بالشيعة: تخوف الأخيرون من فقدان السلطة والشرعية إن اضطروا إلى مراجعة السياسات مع السيستاني.

انتاب القلق من السيستاني أعضاء المجلس السنة، من العرب والأكراد، على حد سواء، وإن تمحور ذلك حول سبب آخر: لم يرغبوا في أن تدين الحكومة إلى شيعي، سواء أكان من آيات الله، أم لم يكن.

توقع بريمر وأعضاء المجلس، الذي عمل على اختيار أعضاء اللجنة التمهيدية، أن تعمد الأخيرة إلى توفير الغطاء لهم، عبر تأييد فكرة تعيين المشاركين في الصياغة، وتوضيح آلية اختيارهم، ليأتي تقريرها بعكس ما كانوا يتوقعون، حيث دعت إلى صياغة مسودة الدستور من قبل ممثلين منتخبين. تألفت اللجنة من خمسة وعشرين من القضاة، والمحامين، والأساتذة الجامعيين، بما لا يشمل الثانويين من الساسة، وقد كانت تحوي العدد ذاته تقريباً من السنة والشيعة. تمثل غالبية أعضائها في أصحاب النزعات العلمانية من الأكاديميين، الذين افتقروا إلى الرغبة، بكل الأحوال، في معارضة السيستاني. جاء التصويت على إجراء الانتخابات بنتيجة أربعة وعشرين مقابل صفر. خاطبني ياس خضير، القاضي السابق -وأحد أعضاء اللجنة، بعد بضعة

أيـام من تقديم التقرير- قائلاً: «كان تجاهل فتـوى آية الله السيستاني من الصعوبة بمكان، إن لم يكن مستحيلاً».

اتصل بريمـر ومستشاروه السياسيـون بعدد من أعضاء مجلـس الحكم، سائليهم إصلاح الأمور. ضغط المجلس على اللجنة لتخرج -في نهاية المطاف- بتقرير جديد، اقترح ثلاثة من الاحتمالات فيما يتعلق باختيار المشاركين في صياغة مسودة الدستور: انتخاب وطني، واختيار مباشر من قبل المجلس، أو لقاءات في المجالس البلدية، عبر البلاد، تقتصر على الأكاديميين، والقادة السياسيين، وشيوخ العشائر، ورجال الدين، وغيرهـم من الشخصيات البارزة في المجتمع. لـم تصنف اللجنة الخيارات الثلاثة، ولكـن لم يكن يخفى على أحد أن معظم أعضائها استمروا في تأييد خيار الانتخابات. آن الوقـت لمجلس الحكم -مع طرح الخيارات الثلاثة على الطاولة- أن ينتقي أحدها. توقـع بريمـر، بالنظر إلى نفور المجلـس من السيستاني، أن يعمـد أعضاؤه إلى تعيين المشاركين في صياغة مسودة الدستور، أو عقد اجتماعات المجالس البلدية.

تعين إجراء استفتاء شعبي للمصادقة على الدستور، ما إن تتم كتابته، ناهيك عن انتخاب الحكومـة. تعين على العراقيين، علاوة على ذلك، التحرك سريعاً، إن أرادوا تسلم السيادة بحلول أواخر العام 2004.

استلزمـت خطة بريمـر أن ينفذ المجلس أوامره في كل مـن المراحل. لم تتسم توقعـات الرجـل، بذلك الصدد، باللاعقلانية في نظره. لـم ينظر أعضاء المجلس إلـى الأمور، بكل الأحـوال، بالطريقة ذاتها. تمثل أبرزهم فـي المنفيين السابقين، الراغبيـن فـي إدارة العراق منـذ اليوم الأول للإطاحـة بصدام. ارتـأى أولئك في أنفسهـم قـادة وطنيين شرعييـن، يحكمـون أكبر أحـزاب العـراق السياسية. بدأ أعضـاء آخرون - ممن لم يجسدوا شخصيات سياسية بـارزة، وإن تم تعيينهم من قبـل بريمر؛ بغية تشجيع نشوء طبقة جديـدة من الرموز السياسية في حقبة ما بعد صـدام - بدؤوا في البروز ضمن مواقعهم. انضم أعضـاء مثل غازي الياور، الشيخ القبلـي، وموفق الربيعـي، طبيب الأعصاب، إلى المنفييـن السابقين في مطالبتهم بمنح المزيد من السلطة والاستقلالية للمجلس.

بدأ أعضاء المجلس، بحلول أيلول/ سبتمبر 2003، في التعبير عن معارضتهم لخطة بريمر الانتقالية، ذات الخطوات السبع. جادل الأخيرون على أن مضار الاحتلال كانت تفوق محاسنه. أخذ العشرات من العراقيين الغاضبين في الانضمام إلى التمرد الناشئ. عمد بعضهم إلى القيام بذلك جراء شعورهم بالخزي من وجود القوات الأجنبية على التراب العراقي، بينما تمثل دافع الآخرين فيما يوجهونه من لوم إلى الأمريكيين على انعدام الأمن، ونقص الوظائف، والافتقار إلى الكهرباء. دعا أعضاء المجلس -على ضوء إدراكهم تزايد مشاعر العداء للأمريكيين- إلى إنهاء الاحتلال، قائلين بضرورة تولي المجلس السيادة، وإدارة البلاد حتى إمكانية إجراء الانتخابات.

خاطبني عادل عبد المهدي؛ السياسي الشيعي البارز، بذلك الصدد، في حينه، قائلاً: «نمر بوضع خطر للغاية. يتجسد ما يعيقنا عن المضي قدماً في فكرة الاحتلال. لا يمكن أن يحكم العراق إن لم يتولَّ العراقيون المزيد من المسؤولية». تحدث أحمد الجلبي، بما يندرج في الإطار ذاته، قائلاً: «ستظهر إعادة السيادة الأمريكيين بمظهر المحررين مجدداً، وستقلل من الهجمات ضد القوات الأمريكية. لا يفهم الشعب العراقي منطق الاحتلال».

أوضح أعضاء المجلس وجهة نظرهم لبريمر، الذي عمل على صدهم، مما دفعهم إلى اتخاذ مسار آخر، غير خاضعين لرغبته. ضغطت الولايات المتحدة لاستصدار قرار آخر من مجلس الأمن في الحصول على المزيد من الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق، وتشجيع موظفي الأمم المتحدة على العودة إلى العراق، بعد تفجير الشاحنة الذي دمر مقرها في بغداد. أخذ أعضاء مجلس الحكم في تحشيد الفرنسيين، والروس، والألمان؛ بغية الحصول على دعمهم فيما يتعلق بنقل السيادة سريعاً. توجه أحد الأعضاء إلى باريس، بناء على طلب الجلبي، لإثارة المسألة مع الحكومة الفرنسية، ناهيك عن سفر الأخير إلى الولايات المتحدة؛ بغية طرح قضية المجلس في الكابيتول هيل، والأمم المتحدة.

اعترى الغضب بريمر جراء انقلاب الجلبي، الذي كان يراه انتهازياً، ضد رعاته الأمريكيين، ولجوئه إلى الفرنسيين. رأى الرجل في مطالبة المجلس اغتصاباً ضمنياً

للسلطـة. تحدث بذلك الصدد، أمام لجنة القـوات المسلحة في مجلس الشيوخ، في أواخر أيلول/ سبتمبر، قائلاً: إن تسليم السيادة سريعاً إلى المجلس «سيشكل خطأ». «لا تملـك حكومة معينة الشرعيـة اللازمة لمعالجة المسائـل الشائكة التي يواجهها العراقيـون، بينمـا يكتبون دستورهـم، وينتخبون حكومتهم، ويبذلـون جهوداً كبيرة، كمـا يمكنني أن أضيف، فـي مجال إعادة الإعمار الاقتصـادي. يمر الطريق الوحيد نحـو السيادة العراقية الحـق عبر دستور مكتوب، يصادق عليه بواسطة ما يعقبه من انتخابات ديموقراطية حرة».

تمسكـت فرنسـة وروسيـة، التواقتان إلـى إحراج الولايـات المتحـدة، وانتزاع السيطرة من واشنطن، بمطالبة مجلس الحكم بالسيادة؛ بغية فرض تغييرات على قرار الأمم المتحدة الذي كان الأمريكيون يضغطون لاستصداره. أثارت التغييرات المطلوبة هلع بريمر إلى حد كبير، بحيث بعث برسالة إلى الرئيس بوش، قبل ثلاثة أيـام مـن تصويت مجلس الأمن على القـرار، يحثه على سحبه مـن التداول. تمثل جوهـر المذكرة، بحسـب شخصية اطلعت عليها، في وصـول بريمر إلى الاستنتاج المتمثـل في افتقار القـرار إلى الصوابية على نحوٍ جوهري، ناهيك عما يمنحه من مهمش كبير لتدخل الأمم المتحدة والفرنسيين في عمل أمريكة. تسمر كولين باول فـي مكانـه، عاجزاً عن الكلام، حيـن اطلع على المذكرة. كان قـد عمل على مدار السـاعـة لإقناع فرنسة، والصين، وروسية بدعم الوثيقة، أو عدم التصويت ضدها، علـى أقـل تقدير، وقد كان يظـن أنه توصل إلـى اتفاق بذلك الشـأن. أخبر الرجل البيت الأبيض أنه لن يسحب القرار.

لـم يكن كولين باول من خرج بفكرة القرار -في المقام الأول، بل البيت الأبيض- وسيلـةً لتمريـر مشروع التمويل الإضافـي في الكونغرس. طالـب الديموقراطيون بأن تبـذل إدارة بوش المزيد مـن الجهود؛ بغيـة الحصول على دعم الأمـم المتحدة في العـراق، وتشجيع الدول الأخرى علـى الإسهام في تمويل مشروعـات إعادة الإعمار. افترض بالقرار تحقيق كلتا الغايتين.

تبنى مجلس الأمن القرار بالإجماع، بعد جولة أخيرة من محاولات الإقناع الأمريكية. تضمنت الوثيقة اثنين من التنازلات؛ بغية إرضاء الفرنسيين والروس، وأقرت أن مجلس الحكم «يجسد سيادة دولة العراق»، ناهيك عن تحديد موعد الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر حداً أقصى للمجلس؛ كي يقدم جدولاً زمنياً لكتابة الدستور وإجراء الانتخابات.

دعا البيت الأبيض القرار بالانتصار، ليتبين أنه لا يمثل أكثر من حبر على ورق. لم تنبرِ الدول الأخرى لإرسال قوات أو تحرير الشيكات. رفضت الأمم المتحدة إعادة موظفيها إلى العراق بالنظر إلى ما أصبح عليه من خطورة. لم يحصل مجلس الحكم، علاوة على ذلك، على أي من السلطات الإضافية من قبل بريمر.

تمثل الأمر الوحيد ذو الأهمية في موعد الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر. باتت الأمم المتحدة الآن، على حد سواء، تضغط على مجلس الحكم؛ بغية الإسراع في كتابة الدستور.

عجز المجلس، بكل الأحوال، عن تجاوز مأزقه. لم يمانع الأعضاء السنة في تعيين المشاركين في صياغة مسودة الدستور، أو عقد اجتماعات المجالس البلدية لانتقائهم، ليرفض معظم الأعضاء الشيعة القيام بذلك. لم يفلح الأخيرون، بالرغم من وعودهم السابقة، في إقناع السيستاني بتغيير فتواه، لتذهب تعهداتهم بمغالبته أدراج الرياح. علم أعضاء المجلس الشيعة أن شرعية الرجل تطغى على ما يملكونه منها في نظر الشعب العراقي.

ما فتئ بريمر يحاول إقناعهم بانتقاء ما خلا الانتخابات من خيارات، ليزدادوا تشبثاً بآرائهم.

خاطب عادل عبد المهدي بريمر، بذلك الصدد، في أحد اجتماعات المجلس، قائلاً: «لا بد أن يمكَّن الشعب العراقي من اختيار من سيقومون بكتابة دستوره. لا توجد وسيلة أخرى».

بـدت العبـارة الأخيرة مماثلة لمـا قاله بريمر قبل بضعة أشهـر، حين سألته عن خطته السياسية:

«تمثل الوسيلة الوحيدة للمضي قدماً».

لـم يتصف الدبلوماسـي روبرت بلاكويل بالدبلوماسية، فـي معظم الأحيان، عند التعامـل مع زملائه الأمريكييـن. اعتاد الأخيرون فـي وزارة الخارجية -ومن يعدّونه صديقـاً- وصفـه بالمستبد، والمغرور، والمتغطرس. عنـف الرجل -حين كان سفيراً لـدى الهنـد- العديد مـن موظفي سفارتـه، على مرأى مـن زملائهم، فـي كثير من الأحيان، بحيث أجرت وزارة الخارجية تحقيقين داخليين عن إدارته للسفارة. تحدث أحـد مسؤولي الخدمة الخارجية المخضرميـن، ممن عملوا مع بلاكويل في نيودلهي، بذلك الصدد، قائلاً: «كان متنمراً. كان فظاً ومسيئاً».

أردف الرجـل، بـكل الأحوال، قائـلاً: «ولكنه كان لامعـاً». انضـم بلاكويل، الذي نشـأ في كنساس، ودرس في جامعة ويشيتـا، إلى سلك الخدمة الخارجية في السابعة والعشريـن من العمر، مرتقياً سلم البيروقراطية بكفاءة. تولى الرجل، في ثمانينيات القـرن المنصـرم، منصـب كبيـر مفاوضـي الولايات المتحـدة فـي المحادثات مع حلـف وارسو، عن الحد مـن القوات التقليدية فـي أوروبة. عمل بلاكويـل، في أواخر الثمانينيـات -عند انهيار جدار برليـن- مساعداً خاصاً للرئيس بوش الأب للشؤون الأوروبية والسوفيتية، وقد كانت كوندوليزا رايس، الأستاذة الشابة اللامعة في العلوم السياسيـة، إحدى موظفاته. عمل الرجـل، في أثناء سنوات كلينتون، في كلية كينيدي للحكم التابعة لهارفارد، ليعود إلى الحكومة، في العام 2000، كبيراً لمستشاري حملة بوش الابن الانتخابية، فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية. توقع بلاكويل -حين فاز بوش- الحصول على منصب بارز في وزارة الخارجية، أو البنتاغون، أو مجلس الأمن القومـي، دون أن يتحقـق ذلك، جـراء ما يتعلق، في جزء منه، بالقلـق من أسلوبه في الإدارة. مثلت الهند، بكل الأحوال، جائزة الترضية الممنوحة للرجل.

بلغ بلاكويل الرابعة والستين من العمر، حين عاد من الهند في صيف العام 2003. أخذ شعره الشائب في التراجع، ناهيك عما صبغ معالم وجهه من ترهل، دون أن يقلل ذلك من شدته. عرضت عليه رايس، فيما بعد، العمل لديها منسقاً للتخطيط السياسي في مجلس الأمن القومي، بحيث يسهم في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في أفغانستان، والعراق، وغيرهما من البقع الساخنة. كان بوش، ورايس، وغيرهما من مسؤولي البيت الأبيض البارزين، يمضون إجازاتهم، حين بدأ بلاكويل في العمل، في آب/ أغسطس. استهل الرجل وظيفته بالتركيز على العراق، وقراءة كل ما يتعلق به، مما أمكنه الحصول عليه: برقيات سرية، وتقارير للسي آي أيه، ومذكرات داخلية. ازداد هلع بلاكويل كلما ازداد اطلاعاً على الأمور. تعذر الدفاع عن خطة بريمر الانتقالية في نظره. إن أجري الانتخاب لاختيار المشاركين في عملية الصياغة، كما كان السيستاني يطالب، فلن ينتهي الاحتلال حتى العام 2006. مثلت تلك مرحلة طويلة للغاية للعراق، كما البيت الأبيض.

عرض بلاكويل وجهة نظره على رايس، حين عادت من إجازتها. تحدث الرجل قائلاً بضرورة إعادة العمل على خطة بريمر، ناهيك عن انخراط مجلس الأمن القومي بصورة أكبر في تنسيق سياسة العراق. لم تقحم رايس نفسها في تفاصيل إستراتيجية بريمر. عمل الأخير على إرسال التقارير إلى دونالد رمسفيلد، الذي كان مطلعاً -في نظر رايس- على جوهر عمل سلطة الائتلاف المؤقتة. نظر بريمر بعين الرضا إلى مقاربة رايس المتعلقة بعدم التدخل في عمله. كان يعمل مع الرئيس، بحسب ما كان يعنيه، ناهيك عن التواصل مع رمسفيلد، لا رايس، أو أي شخص آخر في واشنطن.

حاول بلاكويل -استناداً إلى قناعته المتمثلة في ضرورة تغيير القواعد- إقناع رايس بضرورة تولي البيت الأبيض زمام الأمور. اتصلت الأخيرة بباول، الذي عاد لتوه من العراق. عبّر باول عن عدم اعتقاده بقابلية خطة بريمر للتطبيق. استمزجت رايس، فيما بعد، رأي رمسفيلد وولفويتز، لتجد أنهما وصلا إلى الاستنتاج ذاته.

توجهت رايس إلى بوش، ضاغطة باتجاه منح البيت الأبيض المزيد من السيطرة. توخت المرأة الحذر، بكل الأحوال، عند وصفها أداء بريمر، على ضوء معرفتها بما يكنه

الرئيس من احترام للرجل، وما يقوم به، على وجه الخصوص، من مجازفة عبر العمل حاكماً للعراق، مما جعل بوش يعامله مثل أحد وزراء إدارته، وأصدقائه الشخصيين. كان الرجلان يتواصلان عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة مرة في الأسبوع، على أقل تقدير، وقد دعا الرئيس والسيدة الأولى جيري وزوجه إلى تناول العشاء في البيت الأبيض، في أثناء رحلة بريمر الأولى إلى واشنطن، في أيلول/ سبتمبر، منذ تولي عمله. ارتبط بوش برايس، بكل الأحوال، بعلاقة أكثر عمقاً. وافق الأول على تشكيل قوة مهام تابعة لمجلس الأمن القومي تحت اسم «مجموعة استقرار العراق»، برئاسة رايس، تتولى المسؤولية عن القرارات السياسية الرئيسة، وتعمل على مراقبة بريمر.

أعلن البيت الأبيض عن تشكيل مجموعة استقرار العراق في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر. قللت رايس -في مؤتمر صحفي موجز- من شأن المزاعم عن سعيها إلى تقييد بريمر، أو استبعاد رمسفيلد، قائلة: «شكلت المجموعة لمساعدة بريمر، والتأكيد على أن واشنطن لا تمثل جزءاً من المشكلة». تحدث بوش، بذلك الصدد، قائلاً: إن المجموعة «تهدف إلى التنسيق بين جهود الوكالات المتعددة». قلل الرجل من شأن التقارير عن العنف في العراق، موجهاً اللوم إلى وسائل الإعلام لتجاهلها الأخبار الجيدة. أردف الرئيس قائلاً: «استمعوا، نحقق تقدماً جيداً في العراق. يصعب إدراك ذلك، في بعض الأحيان، حين يستمع المرء إلى الأخبار عبر الراشحة. يتحسن الوضع وفق أسس يومية داخل العراق. يتمتع الناس بحرية أكبر، ويرتقي الوضع الأمني نحو الأفضل».

أخبر رمسفيلد النزق المراسلين -في اليوم الثاني- أنه لم يستشر من قبل بوش أو رايس عن مجموعة الاستقرار. مثل ذلك عرضاً نادراً للانقسام الحاصل بين أعضاء مجلس الرئيس الحربي. أبقى بريمر فمه مطبقاً، في بغداد، غير واثق مما عنته التغييرات.

حصل الأخير على إجابته في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، حين استدعي إلى واشنطن بغية التشاور. لم يشكك أحد ضمن مستويات إدارة بوش العليا، حين جاب بريمر دوائر العاصمة في أواخر أيلول/ سبتمبر، في تأكيد الأخير على حاجة العراق

إلى دستور دائم قبل إنهاء الاحتلال. لم يمارسوا الضغوط عليه، على حد سواء، فيما يتعلق بجدوله الزمني لتسليم السيادة، أو الحصول على تفاصيل عن كيفية توزيع مبلغ الثمانية عشر مليار دولار الإضافية. تبين في الزيارة الأخيرة بوضوح، بكل الأحوال، أن حصانة الرجل السياسية قد تلاشت. أخبرت رايس وبلاكويل بريمر أن خطته لم تعد قابلة للتطبيق، كما بدت الحال عليه، قبل سؤاله عما إذا كان استمرار الاحتلال، لأجل غير مسمى، يغذي حركة التمرد. لم يرغب بوش في تورط القوات الأمريكية في حرب عصابات دموية، بينما يتوجه الأمريكيون إلى صناديق الاقتراع في الشهر اللاحق، تشرين الثاني/ نوفمبر. طالب كل من رايس وبلاكويل بريمر بالتفكير فيما يكفل تسريع العملية من وسائل.

تلقى بريمر الرسالة ذاتها من باول وآرميتاج في وزارة الخارجية، بينما أظهر طاقم البنتاغون تصلباً أكبر. منح مكتب رمسفيلد الرجل مذكرة، صيغت من قبل وولفويتز وفايث، تقترح خطة جديدة: يتم تسليم السيادة إلى نسخة موسعة عن مجلس الحكم، بحلول الربيع المقبل. اعترض بريمر على ذلك، قائلاً بضرورة الحاجة إلى إيجاد نوع من الأطر القانونية قبل نقل السلطة إلى العراقيين. خاطب الرجل رمسفيلد، بذلك الصدد، قائلاً: «لا أعتقد بعقلانية تسليم السيادة إلى هيئة عراقية غير منتخبة، تفتقر إلى دستور مكتوب. سنعرض العراق إلى خطر الوقوع في الفوضى أو الحرب الأهلية، مع غياب دستور يصوغ بنيته السياسية، ويضمن حقوق الأفراد والأقليات».

نحّى بلاكويل بريمر جانباً، قبل مغادرة الأخير. عرف الرجلان بعضهما منذ ثلاثين عاماً، حين كان بريمر مساعداً خاصاً لوزير الخارجية كيسنجر، وبلاكويل معاوناً رئيساً لمستشار وزارة الخارجية هلموت سونينفيلدت. توسط بريمر وبلاكويل، في حينه، بين رئيسيهما، المفكرين، وقويي العزيمة، والمنتميين إلى وسط أوروبة. أضحى الرجلان صديقين، بالرغم من افتراقهما، في نهاية المطاف، بالنظر إلى طبيعة مهامهما، التي ساقتهما إلى بلدان مختلفة.

خاطب بلاكويل بريمر قائلاً: «جيري، لا أعتقد نجاح خطتك».

أعلم بريمر بلاكويل وغيره برغبته في التحدث إلى أعضاء مجلس الحكم مرة أخيرة، آملاً في موافقتهم، في نهاية المطاف، على تعيين المشاركين في عملية الصياغة.

التقى بريمر، حين عاد إلى بغداد، ميغان أوسوليفان ورومان مارتينيز، المنتميين إلى فريق كبار مستشاريه السياسيين الثلاثي. كان الثالث، سكوت كاربنتر -رئيس «فريق الحكم» التابع للسلطة- يمضي إجازة في نيوهامبشاير في تلك الأثناء. افتقرت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى فريق من خبراء وزارة الخارجية المخضرمين في شؤون الشرق الأوسط - لم يطلب بريمر استخدام العديد منهم، ولم يرسل باول، بدوره، كثيراً من أولئك الخبراء. توافرت حفنة من الأخيرين، بكل الأحوال، تحت تصرف الحاكم: هيوم هوران -السفير السابق لدى السعودية- الذي كان يتقن العربية بما يفوق أياً من موظفي وزارة الخارجية الآخرين، كريس روس، السفير السابق لدى سورية والجزائر ورون نيومان، السفير السابق لدى البحرين، ورون شليكر وتوم كراجسكي، الخبيرين في شؤون العالم العربي، اللذين أدارا مكتب العراق في وزارة الخارجية. أبقى بريمر جميعهم، بكل الأحوال، على مسافة بعيدة عنه، لتقتصر حلقته الداخلية على أوسوليفان، ومارتينيز، وكاربنتر، الذين افتقروا جميعاً إلى أي من الخبرات السابقة في الشؤون العربية، أو المعرفة بلغة الضاد.

بلغ مارتينيز -الشاب الأمريكي الكوبي الوسيم، ذو الشعر البني المتموج- الرابعة والعشرين من العمر. تخرج من هارفارد في العام 2001، قبل أن يمضي سنة في الدراسة في كامبريدج، حيث كتب أطروحته عن فلسفة وينستون تشرشل المعادية للشيوعية. انضم مارتينيز، في خريف العام 2002، إلى مكتب الخطط الخاصة التابع لفايث، وحدة البنتاغون التي التمست الجلبي مخلصاً للعراق. التقيت مارتينيز للمرة الأولى في نيسان/ أبريل 2003، في أحد منازل الجلبي في بغداد. لم يخبرني على الإطلاق عما كان يعمله، بالرغم من تناولنا العشاء على المائدة ذاتها. ظننت، في الحقيقة، أنه كان جاسوساً.

بلغت أوسوليفان الرابعة والثلاثين من العمر، وقد كانت طويلة القامة، نحيلة الجسد، حمراء الشعر. حازت على شهادة الدكتوراه من أوكسفورد، قبل الانضمام

إلى معهد بروكينغز، مركز الأبحاث، ذي التوجه اليساري، في واشنطن، حيث أيدت فرض نظام عقوبات أقل وطأة، وأكثر ذكاء، على العراق. أخبرت أوسوليفان زميلها في المعهد ريتشارد هاس -حين أصبح مديراً للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية، في العام 2001- برغبتها في «المشاركة في الجهود الرامية إلى إعادة بناء العراق»، إن شنت الولايات المتحدة الحرب عليه. انضمت المرأة إلى هاس في وزارة الخارجية، في العام اللاحق، بينما باتت الحرب شبه مؤكدة، ليسألها باول التوجه إلى العراق مع جاي غارنر، حين تم تشكيل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. أغضب موقف أوسوليفان من العقوبات، بكل الأحوال، العديد من صقور العراق من المحافظين الجدد، ليشتكوا إلى تشيني، الذي طالب رمسفيلد بدوره، باستبعادها من مكتب إعادة الإعمار. اتصل باول برمسفيلد، حين علم بذلك، مطالباً بإلغاء القرار. سمح لأوسوليفان بالعودة إلى مكتب إعادة الإعمار، شريطة أن ينحصر دورها في مجال المساعدات الإنسانية. أقحمت المرأة نفسها ببراعة في فريق الحكم، عند وصول بريمر العراق. أعجب الأخير بصلابتها ومثابرتها، ليكلفها مراجعة أسماء المرشحين لعضوية مجلس الحكم. زاد الرجل من صلاحيات أوسوليفان، راضياً عما تنجزه في عملها، ناهيك عن إشراكها في صنع القرار على أعلى الصعد.

عمل سكوت كاربنتر، في السابق، معاوناً تشريعياً لسيناتور بنسلفانيا ريك سانتوروم، ناهيك عن العمل في المعهد الجمهوري الدولي على مشروعات تتعلق بالدمقرطة في أوروبة الشرقية، قبل أن يعين في وزارة الخارجية، ضمن مكتب الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل. أرسل الرجل إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، بعد أن طالب غارنر رمسفيلد «بأفضل العقول في الأمة» لصياغة خطة انتقالية سياسية في العراق. مرر رمسفيلد الطلب إلى ليز تشيني، ابنة نائب الرئيس، ونائبة مساعد وزير الخارجية الأمريكية. اختارت الأخيرة كاربنتر، الذي لم يكن منخرطاً في مشروع مستقبل العراق، أو أي من مبادرات الوزارة الأخرى بمشاركة المنفيين العراقيين. امتلك الرجل، مع ذلك، على النقيض من بعض من زملائه في وزارة الخارجية، ما هو راسخ من الإيمان بجهود بوش لتعزيز الديموقراطية في العراق والعالم العربي الأكبر. تحدث غارنر في وقت لاحق، بشأن كاربنتر، قائلاً: «لم يكن من أردت حقاً».

لم أحاط الحاكم نفسه بغير المتمرسين من المستشارين، من أمثال أولئك؟. وضع بريمر الولاء -كما الرئيس- فوق الاعتبارات كافة. لم يشاركه بعض المخضرمين من المستعربيـن -الذين بلغوا نهاية حياتهـم المهنية- التزامه الراسـخ بالقضية. أدان الآخـرون بالفضـل -كما بدت الحـال عليه- لـوزارة الخارجية، وقد قلـق الرجل من إمكانيـة إطلاعهم زملاءهم في واشنطن على نقاشات سلطة الائتلاف الداخلية. لم ينتـفِ، كذلك، مـا هو عملي من الأسباب: لم يلتزم شائبـو الشعور من المخضرمين، فـي معظم الأحيـان، بالبقاء أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهـر. حضر الثلاثي مارتينيز، أوسوليفـان، وكاربنتـر يـوم وصول بريمر، وقد بقـوا في العراق إلى شهـر رحيله. لم يستمـر أي منهـم في وظيفته السابقة بمـا يكفي لحرف ولائه، وقد سعـوا جميعا إلى البروز بأسمائهم في بغداد.

أدى افتقارهـم إلـى الخبرة، بـكل الأحوال، إلـى إساءة جوهرية فـي حساباتهم. حاولوا تصحيح أخطاء صدام عبر تفضيل الشيعة والأكراد، المضطهدين في السابق، علـى السنة الذين كانوا يحكمونهم. مثلت تلـك إستراتيجية بسيطة واضحة المعالم، ولكنهـا كانت تعـج بالمخاطر. كان للشيعـة والأكراد، على النقيض مـن السنة، قادة سياسيـون معروفون لدى إدارة بوش. مثّل الشيعة والأكراد ضحايا للسنة، المشاركين طواعيـة في طغيان صدام. تجسدت النتيجـة في مجلس حكم يقوم على ما هو صارم مـن المحاصصات: ثلاثة عشر من العرب الشيعة، خمسـة من العرب السنة، خمسة مـن الأكـراد السنة، مسيحي واحـد، وتركماني واحد. ارتأى بعضـ العراقيين -ممن يقدمـون الهويـة الوطنية على الاعتبـارات الدينية أو الإثنيـة- أن الأمريكيين يتبنون النظـام السياسي المضطرب في لبنـان، الذي يقسم المناصـب الحكومية بين عدد مـن الطوائـف. تحدث سعد جواد؛ أستـاذ العلوم السياسية فـي جامعة بغداد، بذلك الصدد، قائلا: «لم ننظر إلى بعضنا قط على أننا سُنّة أو شيعة، بل على أننا عراقيون فـي المقـام الأول. غيّـر الأمريكيون ذلك بكل الأحـوال، بالنظر إلـى استفادتهم من تصنيف الناس سنة، وشيعة، وأكراداً».

اختـارت سلطة الائتـلاف المؤقتة، بما يزيد الطين بلة، خمسـة من السنة الضعاف نسبيـاً، للحلول في المجلس. استثنـى فريق الحكم، بطلب من الشيعـة والأكراد، صغار

المستوى من أعضاء حزب البعث، ليعملوا على تنفير السنة بصورة إضافية، وهم المستاؤون -في المقام الأول- من قرار بريمر طرد العديد من البعثيين، وحل الجيش.

عنَتْ مراعاة الشيعة والأكراد، على حد سواء، قبول ثلاثي مستشاري بريمر تعهدات أعضاء المجلس من الشيعة بدفع السيستاني إلى تغيير موقفه. امتلك المخضرمون من المستعربين في القصر المزيد من الخبرة والمعرفة، ولكن بريمر لم يصغِ إليهم.

بدأ ثلاثي المستشارين يدركون -بحلول منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، قبل قيام بريمر برحلته المفصلية إلى واشنطن- ما يسم خطة الخطوات السبع؛ التي ساعدوا في تطويرها، من تأزم. عمدوا إلى كتابة مذكرة إلى بريمر، يعرضون خيارات متعددة لدفع المجلس إلى تعيين المشاركين في عملية الصياغة. اقترح أولئك -في حال رفض المجلس- أن يأخذ بريمر بعين الاعتبار وضع دستور مؤقت، قبل إجراء الانتخابات. لم ترق الفكرة للحاكم.

حاول مارتينيز وأوسوليفان إقناع بريمر مجدداً، في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد بضعة أيام، لا أكثر، من عودة الأخير إلى بغداد. علم المستشارون بحجم الضغوط في واشنطن، وقد انتابهما القلق من خطة البنتاغون بشأن تسليم السلطة إلى مجلس حكم موسع، من دون دستور مؤقت. عمد الاثنان إلى إرسال مذكرتين إلى بريمر. حثت الأولى الرجل على عدم تجاوز المجلس إن رفض تعيين المشاركين في الصياغة، بينما أوصت الثانية بإسقاط مطالبته بدستور دائم، والقبول بدستور مؤقت، ناهيك عن دعوتها السلطة إلى تسليم السيادة، في صيف العام 2004، إلى حكومة مؤقتة تختار عبر انتخابات وطنية. لم يستبعد بريمر الاقتراحات هذه المرة.

التقى الرجل، بعد يومين، رؤساء المجلس التسعة في فيلته، داخل المنطقة الخضراء، للقيام بمحاولة أخيرة لدفعهم إلى القبول بما خلا الانتخابات من خيارات لانتقاء المشاركين في عملية صياغة مسودة الدستور، بما يشمل عقد مؤتمرات حزبية في المحافظات، أو مؤتمر وطني شامل. رفض الرؤساء، بالنتيجة، التزحزح عن موقفهم.

أدرك بريمر، في حينه، فشل خطته الانتقالية، ذات الخطوات السبع، التي صيغت في الأشهر الأولى من عمر سلطة الائتلاف المؤقتة، بما وسمها من طموح ومثالية. سأل الرجل مارتينيز وأوسوليفان تطوير اقتراحهما المتعلق بوضع دستور مؤقت.

رغب بلاكويل في الاطلاع على آخر المستجدات، حين وصل بغداد في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر. لم ترسل أي من المذكرات عن الإستراتيجية الدستورية إلى واشنطن، باستثناء رسالة من بريمر تنتقد خطة البنتاغون، كتبت في قبو القصر في أثناء هجوم بقذائف الهاون. جلس بلاكويل مع بريمر، ليحثه على تبني الخطة الجديدة، حين علم بدعوة مارتينيز وأوسوليفان لوضع دستور مؤقت. تحدث بلاكويل، بذلك الصدد، قائلاً: إن تسليم السيادة بحلول منتصف العام 2004 يمثل أمراً مهماً للغاية في نظر الرئيس.

كتب بريمر رسالة إلى رمسفيلد، تلقى باول ورايس نسختين عنها، في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، نصت على الآتي: «استنتجت، استناداً إلى محادثاتي مع مجلس الحكم الأسبوع الماضي، أن الوقت قد حان لتعديل خطتنا بشأن التحول السياسي في العراق». «لن يكون من الصواب» إرغام الأعضاء الشيعة على معارضة السيستاني. يجدر بالولايات المتحدة، عوضاً عن ذلك، تأييد فكرة الدستور المؤقت - التي عارضها بريمر طويلاً - بما يكفل «إيجاد نهاية مشرفة للاحتلال».

اتصلت رايس ببريمر، بعد بضع ساعات من إرساله الرسالة، مطالبة إياه بإطلاع الرئيس على آخر المستجدات بصورة شخصية، والتوجه إلى واشنطن بأسرع ما يمكن.

لم يكن من المقرر أن تغادر بغداد، في تلك الليلة، سوى طائرة إجلاء طبي إلى قاعدة رامشتاين الجوية في ألمانية. افترض بالحاكم انتظار قدوم طائرة «سي - 130» المخصصة له، في الأحوال الاعتيادية؛ كي تقله إلى عمان، حيث يستقل طائرة حكومية أمريكية، من طراز «غلف ستريم»، بما تحويه من مقاعد جلدية مريحة، إلى قاعدة آندروز الجوية، خارج واشنطن. لم يملك الرجل متسعاً من الوقت، بكل

الأحوال، للقيام بذلك. جلس بريمر على مقعد قماشي، بين نقالات الجنود الجرحى، الذيـن كان بعضهم يئن مـن الألم، في حجيرة الشحن الباردة، على متن طائرة «سي - 141» ستارلفتر. كتب الرجل ما سيعرضه على البيت الأبيض بخط يده، بينما جلس مارتينيز إلى جانبه، منكباً على طباعة عرض بريمر على حاسبه المحمول.

هبطـت طائرة بريمر فـي آندروز عند الثامنـة من صباح اليـوم الثاني. لم يملك مـا يكفي من الوقت إلا للاستحمام سريعاً في القاعـدة، قبل التوجه، على عجل، إلى البيـت الأبيـض، حيث كان بوش، وتشيني، ورمسفيلـد، وباول، ورايـس جالسين في «غرفة الموقف»، برفقة جورج تينيت، رئيس السي آي أيه، وكبير موظفي البيت الأبيض آنـدرو كارد. أُبقي المعاونـون والمساعدون في الخارج، بناء علـى طلب رايس. اتسم الاجتماع بكثير من الحساسية.

تـم تقديم خطة سلطـة الائتلاف الجديدة: كتابة دستور مؤقـت بحلول ربيع العام 2004، إجـراء انتخابـات فـي الصيـف، تسليم السيادة مـا إن يتم تشكيـل الحكومة المنتخبـة، وعقد مؤتمر دستوري فـي بداية العام 2005. عبّر باول ورايس عن قلقهما مـن محاولة إجراء الانتخابات في مدة زمنية تقل عـن العام. أخبر بريمر المجموعة أن مختصيـن في شؤون الانتخابـات، لجأت سلطة الائتلاف المؤقتـة إلى مشورتهم، قـد أكدوا على إمكانية إجراء انتخابات «سريعة وحاسمة» في أثناء مدة زمنية تتراوح بيـن ستـة وتسعة الأشهر. لـن تكون مثاليـة بكل الأحـوال. لن يتوافر الوقـت لإجراء إحصاء؛ بغية تعيين حدود المحافظات، ولكنها ستلبي معايير العدالة الدولية. اختتم بوش الاجتماع، بعد نقاش مطول حول عملانية الانتخابات، على أن يتابع المجتمعون نقاشاتهم في اليوم اللاحق.

اتصل بريمر بأوسوليفان في بغداد، صبيحة اليوم الثاني، سائلاً إياها عما يستلزمه تنظيـم الانتخابات من وقت على وجه التحديد، ناهيك عن مطالبتها بالرجوع مجدداً إلـى «المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخاب»، التي أكـدت لها في السابق إمكانية إجراء الانتخابات في غضون ستة أشهر.

لم يتسم فريق المؤسسة بالحسم في تلك المرة. تحدث أعضاؤه قائلين بإمكانية إجراء الانتخابات في غضون ستة أشهر، أو عام كامل، عاجزين عن منحها موعداً محدداً.

قرر بريمر، حين سمع بذلك، تغيير الخطة مجدداً. ارتأى ثلاثي المستشارين في الانتخابات شرطاً رئيساً لإنهاء الاحتلال، ولكن البيت الأبيض لم يكن يرغب في قيام تسليم السيادة على ما هو متأرجح من المواقيت. ماذا لو تصاعد العنف، وقررت المؤسسة أن إجراء الانتخابات سيكون من الخطورة بمكان؟. عقَّب بلاكويل - حين تحدثت أوسوليفان، في أحد الاجتماعات في بغداد، قبل بضعة أيام، قائلة بعدم إمكانية إجراء الانتخابات إلى أواخر صيف العام 2004 - قائلاً: «يقارب هذا في موعده انتخابات أخرى»، في إشارة إلى انتخابات الرئاسة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر.

ألغى بريمر اقتراح الانتخابات على مضض، ليثير ذلك ما هو ملح من الأسئلة: كيف سيتم اختيار الحكومة المؤقتة؟. قرر الرجل -بمشاركة كاربنتر ومارتينيز- إثارة عرضهم السابق على مجلس الحكم المتعلق باختيار المشاركين في صياغة مسودة الدستور - عقد مؤتمرات حزبية في كل المحافظات. دعت خطة بريمر الجديدة إلى القيام بذلك؛ بغية انتقاء مندوبين لحضور مؤتمر وطني يتمحور حول اختيار حكومة مؤقتة. سيتم تقييد دور مجلس الحكم، فيما يتعلق بتنظيم المؤتمرات الحزبية؛ بغية منعه من التلاعب بالعملية. سيعمل كل من المؤتمرات على تشكيل لجنة تنظيمية، من خمسة عشر عضواً، تقوم على اختيار المشاركين. لن يكون بمقدور المجلس انتقاء أكثر من خمسة أعضاء، بينما يتم اختيار خمسة آخرين، من العشرة المتبقين، بواسطة مجالس الحكم في كل من المحافظات، وخمسة أعضاء بواسطة المجالس البلدية في المحافظات. بدا الأمر معقداً، ولكن بريمر، وأعضاء فريقه، كانوا مقتنعين بأن تلك تمثل الطريقة الأكثر ديموقراطية لاختيار حكومة بلا انتخابات. ما انفكوا يرغبون في مغادرة العراق، مع تشكيل ما يعد الأقرب إلى الحكم التمثيلي.

شكك بلاكويل وطاقمه في مدى ما تتسم به خطة المؤتمرات الحزبية من بساطة. خاطب بلاكويل أوسوليفان ومارتينيز، بذلك الصدد، قائلاً: «ستعمل بفاعلية،

ولكـن يتعيـن عليكما الانتقـال من منزل إلى آخـر في العراق، وقـرع الباب قائلين: «نأسـف لإزعاجكم، ولكن هـل يمكننا أن نحظى بمرحلة ما بعد الظهيرة؛ بغية شرح نظـام المؤتمرات الحزبية لكم؟، قبل أن تنتقلا إلـى المنزل المجاور». أصر بريمر وفريقـه على موقفهم، بكل الأحوال، لما قربت بـه تلك الخطة من الحل المثالي في نظرهـم. تراجع بلاكويل والآخـرون في نهاية المطاف، بعد نجاحهم في دفع بريمر إلى التنازل عن خطة الخطوات السبع، مفسحين له المجال لتطبيق خطته الجديدة بشأن المؤتمرات الحزبية.

وصـف بريمـر خطته الجديـدة، حين التـمّ شمـل المجتمعين مجـدداً في غرفة الموقـف. دعت إلى تسليم السيـادة بحلول الثلاثين من حزيـران/ يونيو 2004، قبل مـا يزيد على أربعـة الأشهر من انتخابـات الرئاسة الأمريكية. مثـل ذلك، على وجه التحديد، ما أراد الرئيس وتشيني سماعه.

توجه بريمر ومعاونوه، في صباح اليوم الثاني، عائدين إلى بغداد. أحبط الأخيرون جـراء فشل خطة الخطوات السبع، ولكنهم امتلكوا ما يجعلهم متفائلين من الأسباب، بالنظر إلى نجاحهم في إعاقة خطة البنتاغون المتمثلة في تسليم السيادة إلى مجلس حكم موسع، يفتقر إلى دستور مؤقت. انتقم بريمر، على حد سواء، بتوجيه ضربة إلى بلاكويل، الذي كان يرفض فكرة المؤتمرات الحزبية. لن يكون الرئيس وحده سعيداً، بحسب اعتقاد بريمر، بـل العراقيون كذلك، بالنظر إلى حصولهم على السيادة فيما يقل عن ثمانية الأشهر.

وصـل الرجل بغداد، فـي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر، ليعمد إلـى استدعاء رؤساء المجلس التسعة إلى فيلته، في مساء ذلك اليوم، لإطلاعهم على الخطة الجديدة. أخذ العراقيون يدركون -بينما كان بريمر يتحدث- أنهم انتصروا في نهاية المطاف.

وقف الأعضاء، يوجهون التهنئة لبريمر، ما إن أتم حديثه، ناهيك عن تبادلها فيما بينهم. انخرط الجلبي، فيما بعد، في خطبة عن أهمية استعادة سيادة العراق.

تدخل كاربنتر في مجرى الحديث. لم يخض بريمر في تفاصيل تنظيم المؤتمرات الحزبية، ليقترح كاربنتر قائلاً: «لربما يتعين علينا القيام بذلك».

قاطعه الجلبي وبريمر في تلك اللحظة.

تحدث الأول قائلاً: «يتعين علينا التركيز على الهدف الأسمى، السيادة، التي تنهي الاحتلال والتمرد».

وافق بريمر الجلبي على موقفه، لتتواصل خطب تهنئة الذات، بينما تم الاتفاق على مناقشة التفاصيل في اليوم الثاني، في فيلا جلال الطالباني.

جلس الأعضاء جنباً إلى جنب، في غرفة طعام الطالباني، حيث كانت المائدة تصغر في حجمها تلك الموجودة في مجلس الحكم. تمكن الجميع، مع ذلك، من حشر أنفسهم، بالنظر إلى عدم رغبة أي منهم في الجلوس خلفاً. اكتست المائدة بقطعة خضراء باهتة من القماش، بينما احتل مركزها باقة من الورود البيضاء والصفراء الاصطناعية، وعدد من علب المناديل الورقية. منعت الستائر الذهبية فوق النوافذ الحرس والمعاونين، الذين ينتظرون في الخارج، من متابعة محاضر الجلسات.

تصدر الطالباني الطاولة، بينما جلس الجلبي على يمينه، وبريمر على يساره. وقف كاربنتر، ومارتينيز، وأوسوليفان خلف بريمر، متأهبين لتمرير الملاحظات، وتبادل التعليمات، هامسين بها إلى بعضهم بعضاً.

بدأ بريمر الحديث عبر قراءة مضمون الخطة الجديدة، التي صيغت في اتفاقية، من ثلاث صفحات. تعين على بريمر والطالباني توقيعها بمجرد مصادقة المجلس عليها. حظي الأعضاء بنسخ عن الاتفاقية، بالإنجليزية والعربية، وقد أخذوا في قراءتها، بينما كان بريمر يوضح كلاً من النقاط الواردة فيها. لم تحصل أي من المشكلات فيما يتعلق بالفقرتين الأوليين - عن عملية كتابة الدستور المؤقت، والسماح للقوات الأمريكية بالبقاء في العراق بعد تسليم السيادة. احتج عادل عبد المهدي، بكل الأحوال، حين تحدث بريمر عن تشكيل الحكومة المؤقتة، والطريقة المعقدة لانتقاء المشاركين في المؤتمرات الحزبية، قائلاً: «سيؤدي ذلك إلى انقسام شعبنا. لن نقبل به».

شغل عبد المهدي منصب المسؤول السياسي عن أكبر أحزاب البلاد الشيعية، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. مثّل الرجل واحداً من أكثر الساسة الموجودين في الغرفة مهارة وتقلباً. اعتنق الفكر البعثي في مراهقته، قبل أن يتحول إلى الشيوعي، فالإسلاموي، بالرغم من أنني لم أكن أعدّه يوماً من المتشددين. لم يؤمن بتبعية المرأة للرجل، أو وجوب تطبيق الشريعة قانوناً للبلاد، على النقيض من العديد من محازبيه. عمل عبد المهدي، مع ذلك، على تمثيل آرائهم بقوة. كان في الخمسينيات من العمر، وقد بدا أكبر عقداً من الزمن. عانى عبد المهدي، المدخن الشره، ذو الكرش الممتلئ، الأمرّين في أثناء حكم صدام. تعرض عدد من أقربائه للتعذيب والإعدام، قبل أن يفر إلى فرنسة، حيث انضم إلى المنفيين الآخرين الساعين إلى التغيير السياسي.

التزمت حكومة الولايات المتحدة الحذر طويلاً من حزب عبد المهدي، الذي اتخذ من إيران مقراً إبان حكم صدام. اعتقد العديد في واشنطن أن قيادته تعج بالعناصر الإيرانية، ناهيك عن تلقي العديد من أعضائه المال من طهران. مثل الحزب، مع ذلك، الملايين من الشيعة، وجسد قوة سياسية ما استطاعت الولايات المتحدة إلى تجاهلها سبيلاً.

مثل ذلك، على أقل تقدير، ما اعتقده الجميع. لم يكن من الواضح، على الإطلاق، ما يملكه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من شعبية. جسد الأخير، قبل الحرب، إلى جانب الحزب الشيعي الآخر، الدعوة، أكبر جماعتين شيعيتين معارضتين، لتظهر، بعد سقوط صدام، قوى سياسية، ودينية، واجتماعية جديدة في الجنوب الخاضع لهيمنة الشيعة. اجتذب رجل الدين الشاب المتحمس مقتدى الصدر عشرات الآلاف من التابعين، بما يشمل العديد من الشبان الساخطين، المؤيدين لدعواته الحازمة للأمريكيين بالمغادرة. تشكل، علاوة على ذلك، عدد من الأحزاب السياسية الصغيرة في مدن الجنوب العراقي المختلفة.

انتاب القلق عبد المهدي من فقدان السيطرة على المؤتمرات الحزبية. لن يتمكن مجلس الحكم، وفق نظام سلطة الائتلاف المؤقتة، إلا من اختيار خمسة، لا أكثر،

مـن أعضاء كل من لجان تنسيـق المحافظات الخمسة عشرة، بينمـا تذهب المواقع الأخـرى إلى الساسة المحليين. لم ينتمِ العديد من القـادة المحليين، عبر الجنوب، إلى المجلس الأعلى للثـورة الإسلامية. تخوف عبد المهدي من إقصاء أعضاء حزبه عـن العملية، مقترحـاً السماح للمجلس بانتقـاء ثمانية من الأعضـاء الخمسة عشر، بينما يختار المسؤولون المحليون السبعة المتبقين.

رجـع بريمر إلى كاربنتر، ومارتينيز، وأوسوليفـان، ليحثوه على رفض اقتراح عبد المهدي. جادل كاربنتر، قبل أن يوافقه بريمر، قائلاً: «إن كنا جادين في سعينا لجعل الحكومـة الجديـدة أكثر تمثيلاً، فيجدر بنـا عدم السماح للمجلـس بالاعتراض على أسماء المشاركين في المؤتمرات الحزبية».

رفـض عبـد المهدي التراجع بكل الأحـوال. أنحى مارتينيز والجلبي بـه جانباً؛ بغية إقناعه بإعادة النظر في موقفه، مخافة فقدان تأييد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

عبّر عبد المهدي عن حاجته إلى المزيد من الوقت لمناقشة الأمر مع قادة حزبه. عرض الجلبـي ومارتينيز تسوية على الرجـل: الحصول على موافقـة أحد عشر من أعضـاء المؤتمر الحزبـي على انضمام أي مـن المشاركين فيه، بمـا يمنح الأعضاء الخمسـة المعينين من قبـل مجلس الحكم صلاحية الاعتراض. وصف عبد المهدي الاقتـراح بالخطوة في الاتجـاه الصحيح، سائـلاً الرجلين منحـه المزيد من الوقت للتباحث مع مسؤولي الحزب.

سـأل بريمر عبد المهدي، حين عـاد الثلاثة إلى الاجتماع، عمـا إذا كان مستعداً لدعم الاتفاقية.

أجابه عبد المهدي قائلاً: «نحتاج المزيد من الوقت لمناقشة ذلك».

رمـق بريمر الرجـل بنظرة حـادة، بينما بدأ الأعضـاء الآخـرون بالتهامس فيما بينهم، ووقف ثلاثي المستشارين خلف الحاكم.

اقترح عدد من الأعضاء انتظار يوم واحد؛ بغية منح عبد المهدي الفرصة للتحدث إلـى حزبه، ليرفض بريمر وفريقه ذلك. حملت المائدة ما عظم شأنه من الاتفاقات، وقد كان يتعين على المجلس المصادقة عليه.

لـم ينتظـر دان سينـور؛ الناطـق باسم بريمـر، توقيـع الاتفاقية، ليعقـد مؤتمراً صحافياً. تجمع المئات من الصحفيين في مركز المؤتمرات، متلهفين للحصول على تفاصيـل الخطة الجديدة. ذكَّر سينور بريمر بأن وسائل الإعلام تنتظر صدور إعلان بذلك الصدد.

ارتـأى ثلاثي المستشارين في رغبـة المجلس بالحصول علـى الإجماع ما يثير الجنـون. لم يكن ذلـك ديموقراطياً فـي ممارسته. خاطب كاربنتـر زميليه، قائلاً بضـرورة قيام أعضاء المجلس بالتصويت. فليصـوت عبد المهدي ضد الاتفاقية. سيعمد البقية إلى تأييدها.

أمضـى مارتينيز ردحاً طويلاً من الأسبوع في السفر. اعترى الرجل الغضب جراء تردد المجلس. تخلى مارتينيز وزميلاه عن خطة الخطوات السبع؛ بغية منح العراقيين السيادة التي أرادوها بشدة، وها هو ذا المجلس يملك من الوقاحة ما يخوله الاعتراض على الاتفاقية الجديدة.

مرر مارتينيز ملاحظة إلى بريمر، يحثه على التشدد، والدعوة إلى التصويت.

طالب الحاكم الحاضرين بالصمت.

تحـدث قائلاً: «خاب ظني، في الحقيقة، جراء مـداولات المجلس. قطعت سلطة الائتـلاف المؤقتة شوطاً طويلاً بغية تلبية مطالبكـم. إن لم نتوصل إلى اتفاق اليوم، فسيتعيـن علي الإجابة عـن أسئلة الصحفييـن... إن تحدثت إليهـم، فسيتعين علي التوضيـح بأننـا فشلنا في الاتفـاق جراء وقوف مجلـس الحكم ضد إعـادة السيادة إلـى الشعـب العراقي، ومحاولته السيطـرة على العملية التي سيتـم بموجبها اختيار الحكومة المؤقتة».

تقطعـت الأنفاس ببعضـ من أعضاء المجلسـ. لم يسبق للرجـل معاملتهم بتلك الطريقة القاسية من قبل.

دعـا الطالباني للتصويـت، ليؤيد الخطة عشـرون من الأعضـاء، ويعارضها عبد المهدي، وعضوان آخران.

وجه بريمر الطالباني للتحدث إلى الصحافة. وقف الأخير، بعد نصف ساعة، أمام حشد من الكاميرات، ليعلن توقيع اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر.

صرح الطالباني، بذلك الصدد، قائلاً: «يمثل هذا اليوم عيداً للشعب العراقي، وهو ما كان يحلم به».

لم يظهر عبد المهدي في المؤتمر الصحفي. غادر الرجل المكان عقب الاجتماع.

استقل عبد المهدي ورئيسه -عبد العزيز الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، بعد مضي عشرة أيام- سيارة مصفحة من طراز «تويوتا لاند كروزر»، قبل مطالبة السائق بالتوجه إلى الجنوب، مدينة النجف، مقر سماحة آية الله العظمى السيستاني.

التقى الحكيم السيستاني ما يزيد على الساعة. بدأ الأخير بتقديم التعازي إلى الحكيم، جراء مقتل أخيه، آية الله محمد باقر الحكيم؛ الزعيم الروحي للمجلس، في تفجير سيارة مفخخة في النجف، في أواخر آب/ أغسطس. شكر الحكيم آية الله على تعاطفه، قبل التحول بالحديث نحو اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر. عبر الرجل عن مخاوفه فيما يتعلق بنظام المؤتمرات الحزبية، مجادلاً على وجود احتمالات تلاعب حقيقية من قبل الساسة المحليين. أنصت السيستاني بتمعن، ليتفق مع مخاوف الحكيم، كما بدت الحال عليه. لم يخبر الحكيم السيستاني بما ينبغي فعله - بالنظر إلى عدم وجوب مخاطبة آية الله العظمى بتلك الطريقة - آملاً في إصدار رجل الدين بياناً ينتقد الخطة الجديدة. أخبر الحكيم المراسلين، بعد مغادرة الاجتماع، أن السيستاني «عبّر عن عميق قلقه من الثغرات الحقيقية» في الخطة «التي يجب التعامل معها، وإلا اعترى العملية النقص، وخالفت توقعات شعب العراق».

أثار وصف الحكيم موقف السيستاني موجة من الذعر داخل القصر الجمهوري. اتصل أحد معاوني بريمر بجلال الطالباني، سائلاً إياه التوجه إلى النجف على عجل؛ بغية توضيح الأمور للسيستاني. قصد الرجل النجف في اليوم اللاحق،

ليجد السيستاني متشبثاً بآرائه. عبر الأخير عن مخاوفه للطالباني، الذي عجز عن التصريح باختلافهما في وجهات النظر، بينما كان يغادر منزل آية الله، لما يمثله ذلك من انتحار سياسي. تحدث الطالباني، بذلك الصدد، قائلاً: «أرى آراء سماحته منطقية وعقلانية، وأتفق معها».

صرح السيستاني عن موقفه علانية، بعد مضي يومين، عبر تقديم إجابات خطية عن أسئلة آنتوني شديد من الواشنطن بوست. كتب السيستاني، بذلك الصدد، قائلاً: «لا تضمن الآلية المعتمدة لاختيار أعضاء الجمعية التشريعية الانتقالية تأسيس جمعية تمثل الشعب العراقي حقيقة. لا بد أن يستبدل بهذه الآلية أخرى تضمن المذكور آنفاً، ألا وهي الانتخابات، كي تنبثق الجمعية من رغبة الشعب العراقي، وتمثله بعدالة، دون التشكيك في شرعيتها بأي من الأشكال».

قضى الرجل، ببضع الكلمات تلك، على خطة المؤتمرات الحزبية.

لم يبتئس أحد بقدر متوسلي السيستاني، عبد المهدي والحكيم. لم يكن يريدان الانتخابات، بل المؤتمرات الحزبية، مع سيطرة أكبر للمجلس. لم يعمل آية الله على ضبط الخطة الجديدة، بل إسقاطها تماماً. تعين على المجلس الأعلى للثورة الإسلامية المشاركة في الانتخابات، بما تنطوي عليه من مخاطرة تفوق خطة المؤتمرات الحزبية، وإن مضت وفق شروط بريمر.

فوجئ بريمر وفريقه السياسي بموقف السيستاني من الخطة، رافضين الاستسلام لمشيئته. أرسلوا مبعوثين إلى آية الله العظمى، محاولين دفع المجلس إلى دعم الاتفاقية. أعاد التاريخ نفسه فيما يتعلق بذلك الصدد: رفض من السيستاني، وتمنع من المجلس عن معارضته. سعى كاربنتر، ومارتينيز، وأوسوليفان إلى إدخال تعديلات على خطة المؤتمرات الحزبية، بما يرضي السيستاني، ليرفضها مساعدوه جميعاً. اقتنع الرجل بإمكانية إجراء الانتخابات، وقد اقترح وكلاؤه استخدام بطاقة الحصص التموينية بطاقة انتخابية. رغب السيستاني، حال استحالة تطبيق مقترحاتهم، في سماع ذلك من غير الأمريكيين.

أرسل الحكيم، بطلب من السيستاني، في كانون الأول/ ديسمبر، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، سائلاً المنظمة الدولية تقرير ما إذا كان من الممكن إجراء الانتخابات قبل الموعد المقرر لتسليم السيادة، في الثلاثين من حزيران/ يونيو. أثار المطلب هلع بريمر ومعاونيه السياسيين، الذين تخوفوا من انتقال السيطرة إلى الأجانب. ارتأى بلاكويل في واشنطن، بكل الأحوال، طريقاً للتسوية. مثّل الالتزام بالموعد السابق أمراً مهماً للغاية في نظره، وقد رأى في الأمم المتحدة -مع سقوط خطة المؤتمرات الحزبية- أمل أمريكة الوحيد في العراق. بدأ الرجل في حث رايس، وباول، وغيرهما من أعضاء الإدارة، على دعم مطلب الحكيم.

بلغ النزاع بين بلاكويل وسلطة الائتلاف المؤقتة -على تدخل الأمم المتحدة- من الحدة ما أفقد الرجل الثقة في معاوني القصر، حين عودته إلى بغداد في كانون الثاني/ يناير، لنقل رسائله السرية إلى رايس في واشنطن، ودفعهُ إلى إحضار فريق اتصالاته الخاص من البيت الأبيض. وبخ بلاكويل مارتينيز وأوسوليفان - بينما كان معاونوه يتنازعون مع موظفي السلطة لإيجاد مكان ملائم في القصر - بسبب «إخفائهما الأمور عنه، وممارسة لعبة ميرلين الساحر». أخبر الرجل المستشارين بأنه أرسل إلى بغداد من قبل الرئيس، كما بريمر، وأنه يتوقع إشراكه في المناقشات عن تشكيل الحكومة المؤقتة، مطالباً بتجاوز مسألة المؤتمرات الحزبية، التي «حسم أمرها».

اختار بلاكويل وزير الخارجية الجزائري السابق، الأخضر الإبراهيمي، لقيادة فريق الأمم المتحدة. ارتأى مستشارو بريمر السياسيون في الإبراهيمي قومياً عربياً معادياً للولايات المتحدة، يمكن أن يتلاعب بسير العملية بما لا يخدم المصالح الأمريكية. أصر بلاكويل على خياره، بكل الأحوال، متأثراً بعمل الإبراهيمي في أفغانستان، بعد إطاحة الولايات المتحدة بحكم طالبان. دعا الرجل الإبراهيمي، في نهاية المطاف، إلى البيت الأبيض لملاقاة رايس، وباول، قبل الاجتماع ببوش.

نال الإبراهيمي، بحلول منتصف شباط/ فبراير، استحسان الولايات المتحدة. أعلن الرجل -بعد زيارته العراق أسبوعاً، ولقائه السيستاني، ومعظم أعضاء مجلس الحكم- عن عدم إمكانية إجراء الانتخابات قبل موعد تسليم السيادة، في الثلاثين

من حزيران/ يونيو. أصدر السيستاني، بعد مضي أسبوع، بياناً مكتوباً يسقط مطالبته بإجراء الانتخابات بحلول حزيران/ يونيو.

بقيت مسألة اختيار حكومة مؤقتة مستعصية على الحل، مع فشل خطة المؤتمرات الحزبية، والافتقار إلى إمكانية إجراء الانتخابات. استحسن الإبراهيمي عقد اجتماع مائدة مستديرة بين القادة العراقيين، أو مؤتمر وطني كبير، مماثل للويا جيرغا، الذي ساعد في عقده في أفغانستان. رفض أعضاء مجلس الحكم الفكرة، قائلين بوجوب إبرازهم قادةً للحكومة المؤقتة. لم يرغب بريمر ومستشاروه السياسيون في ذلك على الإطلاق. عاد السبب، في جزء كبير منه، إلى أن تسليم السلطة إلى هيئة انتقدت بقوة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، سيجعل الأخيرة تبدو بمظهر الفاشلة. سعى بلاكويل إلى ضمان حصول الولايات المتحدة على حق الاعتراض على أي من المرشحين، بغض النظر عن آلية العملية المستخدمة.

قرر الإبراهيمي، في نهاية المطاف، أن اجتماع المائدة المستديرة لن يزود الأمم المتحدة، أو الولايات المتحدة، بما يكفي من السيطرة على مجرى الأمور، ناهيك عن عدم القدرة على تنظيم مؤتمر وطني قريباً. رفض الرجل، علاوة على ذلك، فكرة تسليم السلطة إلى مجلس الحكم. تحدث الإبراهيمي، مع غياب أي خيار آخر، قائلاً بوجوب اختياره الحكومة المؤقتة بصورة شخصية، بعد التشاور مع القادة العراقيين وسلطة الائتلاف المؤقتة.

وافق بريمر وبلاكويل على الفور. عاد السبب، في جزء كبير منه، إلى ما يوفره ذلك من نفوذ سعياً إلى امتلاكه. كان القرار مريراً، بكل الأحوال، بالنسبة لكاربنتر، ومارتينيز، وأوسوليفان الراغبين في مغادرة العراق، بعد تنصيب حكومة من اختيار العراقيين. تقرر، في نهاية المطاف، بعد شهور من التخطيط، والتجاذب، والتشاحن، أن يتم تشكيل الحكومة المؤقتة عبر سلسلة من المشاورات الاعتيادية.

لم يرضَ عادل عبد المهدي، المسؤول عن التغيير الجذري في الخطة، عن النتيجة على حد سواء. ما انفكت أحداث الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر تغضبه، بالرغم من اختياره وزيراً للمالية، في نهاية المطاف.

تحـدث الرجل بحسرة قائلاً: «لـو منحنا بريمر يوماً إضافيـاً واحداً، لا أكثر، لما حـدث كل ذلـك، ولحصلنا على الحكومـة الديموقراطية التي وعدنـا الأمريكيون بها حين توجهوا إلى الحرب».

المنطقة الخضراء، المشهد الثامن

جسدت لوحة الإعلانات في الحانة الواقعة داخل «جروف المحيط»، مجمع إقامة البريطانيين، نسخة المنطقة الخضراء عن ركن المتحدثين في الهايد بارك. علقت هناك صورة للرئيس بوش، متهندماً مثل مارلون ماردلون براندو في فيلم «ذا وايلد ون»، يرتدي سترة من الجلد وقبعة، جالساً على دراجة نارية. حوت الصورة التعليق الآتي: «فلتجزعن، لأن الجنون من الوطنية».

علق أحدهم ملصقاً ساخراً آخر، عن فيلم «جاك آس»، يصور فريق إدارة بوش للسياسة الخارجية في عربة تسوق، يحلق من فوق جرف صخري.

لم تحوِ ملصقات أخرى على القدر ذاته من البراعة في التصميم التخطيطي. حذرت لافتة مكتوبة بخط اليد من أن «الحماسة الطائشة لا تمثل سياسة خارجية».